في الحدث

مصر على مفترق طرق

■ حازم مبيضين

لاشك أن أبناء الطبقة المتوسطة، التي كادت تتلاشى بفعل السياسات الاقتصادية للنظام المصري، هم من فجر ثورة الغضب الشعبية، قبل أن تلتحق بركبها الأحزاب السياسية المعارضة، وتحاول قطف ثمارها، وهي تدرك النتائج الحتمية لتلك الثورة، حتى وإن تأخرت تلك النتائج في فرض نفسها على أرض الواقع، إلى ما بعد انتهاء الفترة الرئاسية للرئيس حسني مبارك، وإنجاز الخطوات الدستورية والقانونية لقيام جمهورية جديدة، تسودها الديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الانسان.

المؤكد هنا أنه ليس لأي من القوى السياسية التي التحقت بحراك شباب ميدان التحرير، ادعاء أي فضل في التغيير، لأن المؤكد أيضاً أنه ليست هناك قوة سياسية واحدة تقف خلف حركة الشباب، وأنه ليست هناك قوة سياسية استشرفت إمكانية تحول شباب ميدان التحرير إلى حزب ، ما حتم على قوى المعارضة السعي لتشكيل قيادة تمثل الطيف الواسع للحراك الشعبي، والسعي لتحويل مطالب الشباب إلى برنامج سياسي، والبحث عن مخارج للانتقال السريع والمنظم والسلمي للسلطة، وبما يحقق مطالب الإصلاح السياسي والاجتماعي، غير أن تباين الأهداف والبرامج بين القوى السياسية، لم يمكنها من ذلك، فانطلقت محاولات السلطة للالتفاف على مطالب ميدان التحرير والذين التحقوا به وسعوا لتبنيه.

في البداية كان الإخوان المسلمين الأقرب لمطالب الشباب، حين رفضوا الحوار مع الرئيس ونائبه داعين لتنحيهما، وتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا الرئاسة مؤقتاً وحل مجلسي الشعب والشورى، أما حزبا الوفد والتجمع، فقد تمسكا بتنحي الرئيس، وقبلا الحوار مع نائبه بهدف الاتفاق معه على برنامج إصلاحي محدد بفترة زمنية، والثابت هنا أن مواقف القوى السياسية التقليدية ليست ثابتة، لأنها تأتي كرد فعل على التطورات الناجمة عن فعل لم تخطط له أو تطلقه. وقد قبل الإخوان الحوار مع نائب الرئيس، وظهرت صورهم على التلفزيون الرسمي لأول مرة في تاريخ مصر، كما أن شباب التحرير تحاوروا مع سليمان، ولو أنهم لم يتوصلوا معه إلى قواسم مشتركة.

نظام مبارك لم يقف ليقدم التنازلات واحداً بعد الآخر، فقد انسحبت قوات الأمن من الشوارع بعد مواجهات دامية مع المتظاهرين، وانفتحت أبواب السجون لهروب آلاف المساجين، فيما بدا كمراهنة على إشاعة الخوف من الفقدان التام للأمن، وانتشار النهب والسلب، وإمكانية انفجار العنف الطائفي، وإرهاق المتظاهرين بزجهم في معارك لم يسعوا إليها، لكن كل ذلك لم يؤدي إلى احتواء حركة الشباب، التي تطورت إلى مظاهرات مليونية، دفعت المؤسسة العسكرية للاعتراف بشرعية المطالب الشعبية، والتأكيد على عدم مواجهة المتظاهرين، وزيادة على ذلك الوعد بحمايتهم وحماية الممتلكات العامة والخاصة، وهكذا التزم الجيش الحياد بين المتظاهرين والنظام، ويبدو أنه لم يفكر حتى الآن بالقيام بخطوة انقلابية تحسم الموقف، لإيمان قيادته بضرورة المحافظة على الدولة، ويشترك معهم في هذا الموقف الكثير من أركان حكم مبارك، رغم إيمانهم بأنه انتهى، وهم يحاولون الحفاظ على النظام بدون الرئيس.

المواقف الخارجية تطورت على إيقاع المظاهرات المليونية، وقد انتقلت واشنطن من التأكيد على استقرار مصر، إلى الدعوة إلى انتقال منظم للسلطة، وتبعها في ذلك الدول الأوروبية، وتباينت الآراء حول من سيكون الأصلح لحكم مصر، وانحصرت المفاضلة بين نائب الرئيس الذي يمثل استمرارا للنظام ويحظى بدعم الجيش وبين محمد البرادعي الذي يحاول إيحاء بأنه رمز التغيير، غير أن المؤكد أن مصر وهي تقف على مفترق طرق، قد شهدت خلال الأسبوعين الماضيين تطورات كنا نظن واهمين أنها تحتاج لعشرات السنوات، فقد دفن سيناريو التجديد والتوريث، واتفق الجميع بما فيهم النظام على ضرورة بدء عهد جديد سيكون للحركة الشعبية الدور الرئيس في رسم ملامحه، ولن يكون للطبقة التي حكمت ثلاثين عاما غير شرف نقل السلطة إلى الشعب، صاحب الحق الأول والأخير فيها.

الأقباط يريدون الدخول على خط المفاوضات مع الحكومة

سليمان يتحدث عن " جدول " زمني لانتقال السلطة سلميا وعشرات الجرحى في مواجهات مع الشرطة

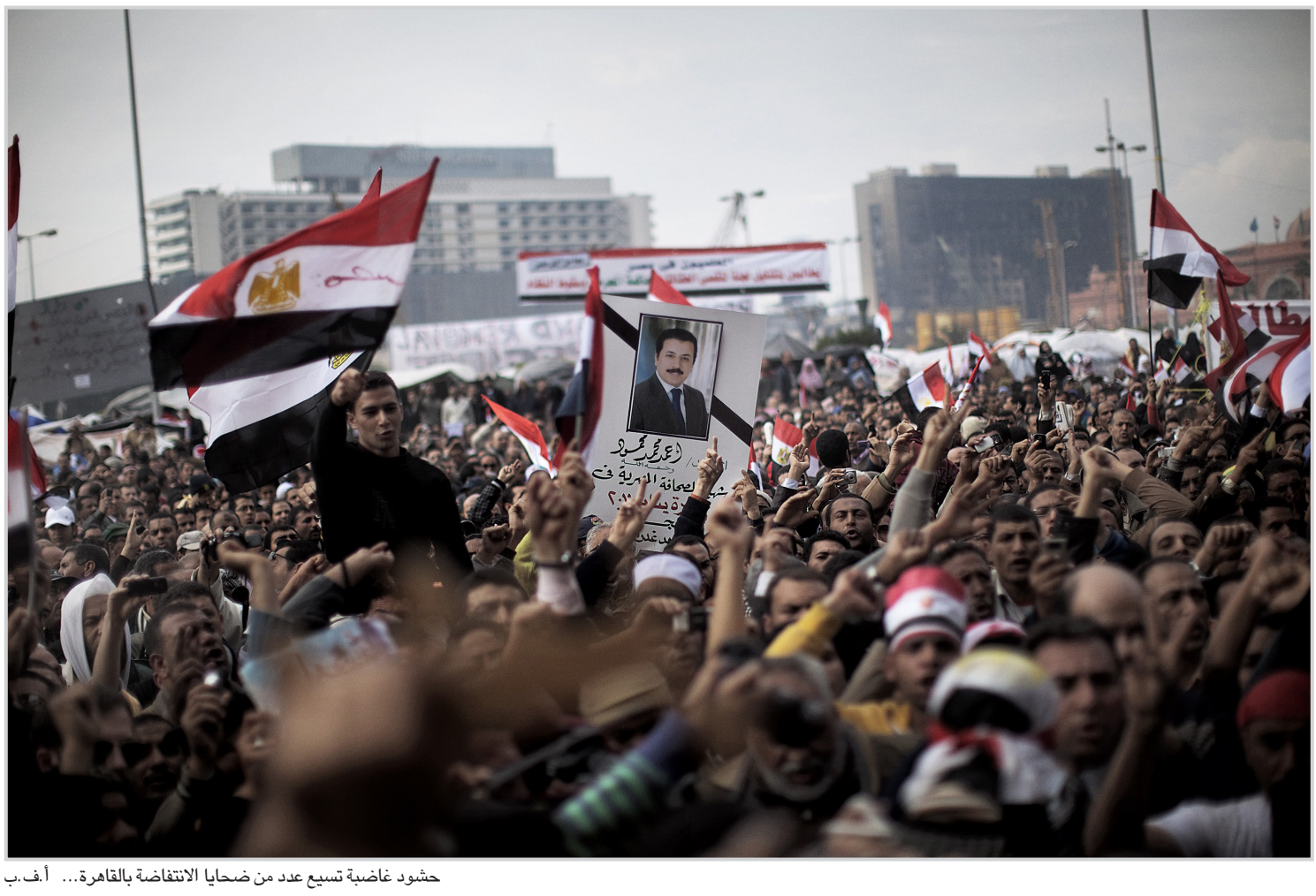

حشود غاضبة تسيع عدد من ضحايا الانتفاضة بالقاهرة... أ.ف.ب

□ القاهرة / متابعة إخبارية

فيما كشف نائب الرئيس المصري عمر سليمان عن وجود خطة وجدول زمني لانتقال السلطة ، لا يزال المعتصمون المناهضون للرئيس حسني مبارك يحتلون ميدان التحرير لليوم الخامس عشر على التوالي مطالبين برحيله ، فيما شهدت البلاد أمس مظاهرات جديدة أطلق عليها المتظاهرون "الثلاثاء العظيم".

وفي ساعات الصباح الأولى من يوم أمس الثلاثاء كان المعتصمون الذين باتوا ليلتهم في الميدان يخرجون من تحت خيامهم المتواضعة التي لا تقي برد الليل ليلتقوا بالقادمين من الخارج والمحملين ببعض المواد الغذائية والملفت ان عشرات المتطوعين باشروا تنظيف الميدان باكرا وكانوا يضعون تلالا من أكياس القمامة على أطراف هذه الساحة لتأتي الشاحنات لاحقا لنقلها.

ولا يزال هذا الميدان مقفلا منذ أول تظاهرة حاشدة جرت في الخامس والعشرين من الشهر الماضي.

وخوفا من تقدم الدبابات العسكرية باتجاه داخل الميدان من أطرافه لفتح الطرقات لا يزال عشرات المعتصمين ينامون في العراء امام سلاسل الدبابات لمنعها من التحرك.

وقال عمر سليمان نائب الرئيس المصري امس الثلاثاء ان مصر لديها خطة وجدول زمني لانتقال سلمي للسلطة مضيفا أن الحكومة لن تلاحق المحتجين الذين يطالبون الان بتنحي الرئيس المصري حسني مبارك.

وأضاف بعد اجتماع مع مبارك بشأن الحوار الوطني أن الرئيس رحب بالتوافق الوطني مؤكدا أن الحكومة تسير على الطريق الصحيح للخروج من الأزمة الراهنة.

وتابع في تصريحات بثها التلفزيون أن خارطة طريق واضحة وضعت بجدول زمني لتحقيق انتقال سلمي ومنظم للسلطة.

وفي اطار استيعاب النقمة الناتجة عن قمع التظاهرات ووقوع أكثر من ٣٠٠ قتيل منذ بدء هذه الاحداث، طلب الرئيس مبارك امس الاول تشكيل لجنة تحقيق في اعمال العنف التي وقعت الاربعاء الماضي في ميدان التحرير، وكان مؤيدون لمبارك دخلوا الاربعاء الفائت ميدان التحرير الذي يتظاهر فيه المناهضون للحكومة ما ادى الى مواجهات بين الطرفين اسفرت عن سقوط ١١ قتيلا ونحو الف جريح، بحسب حصيلة رسمية.

وفي اطار اتخاذ خطوات تستوعب موجة الغضب في الشارع المصري اعلن وزير المالية سمير رضوان زيادة مرتبات العاملين في اجهزة الدولة بنسبة ١٥٪ على ان تسري الزيادة ابتداء من الاول من نيسان المقبل، موضحا ان هذه الزيادات "ستكلف الخزانة العامة نحو ٦،٥ مليار جنيه" (١،١ مليار دولار).

واضاف انه تمت الموافقة ايضا على "انشاء صندوق بقيمة خمسة مليارات جنيه (٨٥٠ مليون دولار) لصرف تعويضات لكافة المتضررين من أحداث السلب والنهب والتخريب التي تعرضت لها المنشآت التجارية والصناعية والسيارات مؤخرا"، كما خفف حظر التجول لمدة ساعة .

وعقدت الحكومة المصرية اجتماعا لها برئاسة احمد شفيق واقتصرت قراراتها على الشؤون الاقتصادية من دون التطرق مباشرة الى الاحداث الاخيرة.

واعلن رئيس الوزراء في ختام الاجتماع انه "تم تشكيل لجنة وزارية فاعلة ومؤثرة للمتابعة الدقيقة جدا لكل متغيرات الموقف الاقتصادي لكي نكون قادرين على مراجعة الامر اولا باول" كما نقلت وكالة انباء الشرق الاوسط ، وعن العلاوة البالغة ١٥ ٪ للعاملين في القطاع العام، قال شفيق ان هذا القرار يدل على "اننا نشعر بالناس ونقدر الظروف المعيشية التي يمرون بها".

وقالت مصادر أمنية وطبية امس الثلاثاء ان ٦١ محتجا أصيبوا بينهم ثمانية في حالة خطيرة خلال اشتباك مع الشرطة بمدينة الخارجة عاصمة محافظة الوادي الجديد الى الجنوب الغربي من القاهرة.

وقال مصدر ان سكانا لاحظوا بغضب مساء امس الاول الاثنين عودة ضابط شرطة غير مرحب به من جانبهم أبعدته السلطات خلال الايام الاولى من الاحتجاجات التي اندلعت في البلاد قبل أسبوعين ، مضيفا أنهم هاجموا سيارة الشرطة التي كان الضابط يستقلها مع مجندين وأن الضابط والمجندين فروا من السيارة التي أشعل المحتجون النار فيها ثم توجهوا الى مركز الشرطة ورشقوه بالحجارة ، وتابع أن الشرطة ردت عليهم بقنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص وطلقات الخرطوش.

وقال محمد سيد وكيل مستشفى الخارجة لرويترز ان المستشفى استقبل ٦١ مصابا بينهم ٤١ أصيبوا بالرصاص و٢٠ بطلقات الخرطوش ، مضيفا أن ثمانية من المصابين أحيلوا الى مستشفى أسيوط الجامعي لخطورة اصاباتهم. وتابع أن اخرين عولجوا من اختناقات.

من جهة ثانية لا يزال المعتصمون يفترشون الارض حول الدبابات المنتشرة بين ميدان التحرير وميدان عبد المنعم رياض قرب المتحف، لمنع الجيش من القيام بخطوتين يخشيانهما: اما التقدم باتجاه الميدان وبالتالي فتح قسم منه على الاقل امام حركة المرور، او التقدم باتجاه ميدان عبد المنعم رياض لازالة العوائق التي اقامها المعتصمون لمنع انصار الرئيس مبارك من التقدم باتجاه الميدان. وكان هذا المحور من الميدان شهد اشرس المواجهات بين الطرفين ووقعت فيه غالبية ضحايا المعتصمين.

ويقول شهود عيان إن الجيش المصري يواصل التغاضي عن استمرار مئات الآلاف من المتظاهرين في التجمع بميدان التحرير وسط القاهرة، إلا أن المتظاهرين يخشون من تضاؤل الاهتمام بقضيتهم مع عودة الحياة الطبيعية في العاصمة ، لكن زياد العليمي أحد قادة الاحتجاجات يقول إن حجم التغيير المراد تحقيقه يستحق التضحية.

ويقول المراسلون إن المعضلة التي تواجه المحتجين أيضا هي أنهم إذا صعّدوا من احتجاجهم فإنهم يخاطرون بالصدام مع الجيش الذي يحظى باحترام واسع النطاق، وإذا تراجعوا فإنهم ربما يقعون فريسة انتقام النظام ، ورغم أن المصارف عاودت فتح أبوابها امس الاول الاثنين، فإن البورصة المصرية لن تستأنف نشاطها حتى تاريخ ١٣ شباط المقبل وسجل الجنيه المصري أدنى مستوى له خلال ست سنوات مقابل العملات الأجنبية فيما خصصت الحكومة مبلغ ٢،٢ مليار دولار أمريكي على المدى القصير لتوفير السيولة للاقتصاد الذي تضرر بسبب تواصل الاحتجاجات.

على صعيد متصل تقدمت مجموعة من الشخصيات القبطية بمذكرة الى نائب الرئيس المصري عمر سليمان يطلبون فيها المشاركة في الحوار الوطني الذي بدأه مع عدد من قوى المعارضة المصرية.

وقال النشطاء، ومن بينهم رئيس منظمة الاتحاد المصري لحقوق الانسان نجيب جبرائيل ومنسق التيار القبطي العلماني كمال زاخر واستاذ القانون ايهاب رمزي، في مذكرتهم انه "لما كان اقباط مصر قد عانوا مناخا شديد الظلم (..) ما ادى الى اقصائهم عن المشاركة في صنع القرار، فاننا نرجو تحديد موعد لطرح رؤية النشطاء الاقباط من خلال قاعدة المشاركة الوطنية المصرية".

وشددت المذكرة، التي حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منها، على ان رؤية النشطاء الاقباط "تنصب على ضرورة تكريس فكرة الدولة المدنية بما يتسلزم ذلك من ضرورة احداث تعديلات دستورية ومن ينبثق عنها من تشريعات تكون متسقة مع فكرة الدولة المدنية".

البشير: "قبلنا بصدر رحب" نتيجة الاستفتاء

احدث دولة في العالم.. زعماؤها لم يتفقوا حتى الان على اسمها الرسمي

الجنوبيون اختاروا الانفصال بأغلبية ساحقة... أ.ف.ب

□ السودان / متابعة إخبارية

اخيرا بات قيام دولة جنوب السودان امرا واقعا بعد ان قال مواطنو الجنوب كلمتهم وصوتوا باغلبية ساحقة للانفصال الذي سيكون رسميا بالكامل في شهر تموز القادم حيث اظهرت نتائج الاستفتاء النهائية التي اعلنت يوم امس الاول أن ٩٨،٨٣ في المئة من المقترعين قد صوتوا لصالح انفصال الجنوب عن الشمال .

وأعلن الرئيس السوداني عمر حسن البشير أن حكومته أقرّت بالإجماع وقبلت "بصدر رحب" النتائج النهائية للاستفتاء على تقرير مصير جنوب السودان ، مضيفا القول "لقد أرسلنا هذه النتيجة وقبلناها بصدر رحب، لأنها رغبة المواطن الجنوبي، والهدف الرئيس هو السلام".

من جانبه، قال سيلفا كير، نائب الرئيس السوداني ورئيس حكومة جنوب السودان، تعليقا على النتائج النهائية للاستفتاء الذي جرى بين التاسع والخامس عشر من الشهر الماضي: "انفصال الجنوب ليس نهاية الطريق، وليس معناه أن نكون أعداء لبعضنا البعض، بل يجب أن نتمتع بعلاقات قوية". وتعهد الزعيم السوداني الجنوبي سيلفا كير بالتعاون مع الخرطوم في المستقبل، قائلا: "إن هناك الكثير مما يربط الشمال بالجنوب".

وكانت مفوضية استفتاء جنوب السودان قد أعلنت امس الاول الاثنين النتيجة النهائية للاستفتاء، والتي أظهرت أن غالبية المقترعين قد أيّدت انفصال الجنوب عن الشمال.

وقالت المفوضية إن ٤٤٨٨٨ مقترعا فقط من أصل المقترعين الـ ٣،٨٣٧،٤٠٦ الذين أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء عبَّروا عن رغبتهم بالإبقاء على السودان بلدا موحدا.

من جهة أخرى، تعهد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بعد الإعلان عن نتيجة الاستفتاء، بأن بلاده ستعترف بدولة جنوب السودان المستقلة عندما ترى النور في تموز المقبل.

كما قررت الولايات المتحدة أيضا المضي قدما في الإجراءات الخاصة برفع اسم السودان من "قائمة الدول الراعية للإرهاب"، بعد قبول الخرطوم بنتائج الاستفتاء.

وقد أثنت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، على الخرطوم لقبولها النتائج التي جاءت لصالح انفصال الجنوب.

إلى ذلك، قال محللون إن تحديات ومشاكل كبيرة تنتظر ولادة دولة جنوب السودان المرتقبة، بما في ذلك التخلف والتوتر العرقي بين سكان المنطقة.

ويقول مسؤولون جنوبيون ان مسألة تحديد اسم لدولتهم الجديدة لم تحل بعد لكنها قد تصبح "جنوب السودان".

ويقول بعض المحللين انه لن يطرأ تغير كبير بعد الاستفتاء. وقال مارك جوستافسون وهو استاذ لدراسات السودان في جامعة اوكسفورد "الحكومة الجنوبية لديها في الوقت الراهن الكثير من الاستقلال العملي. لها تشريعها الخاص وقواتها الامنية الخاصة وتسيطر على قدر لم يسبق له مثيل من ثروة الحكومة بسبب ايرادات النفط."

والجنوب ايضا له قوانينه الخاصة ودستوره. ويتوقع الكثير من المسؤولين الجنوبيين استمرار التنسيق الاقتصادي مع الشمال لان الامر سيستغرق وقتا لفك الارتباط بين الاقتصادين.

وستبقى بعثة حفظ سلام تابعة للامم المتحدة في الجنوب للمساعدة في الحفاظ على الامن وربما لمراقبة الحدود المتنازع عليها بين الشمال والجنوب.

ويقدر محللون أن نحو خمسة ملايين من السودانيين الشماليين والجنوبيين يكتسبون رزقهم من مناطق تمتد على جانبي الحدود بين الشمال والجنوب. وسيستمر ذلك حيث وعد زعماء من الجانبين بتيسيرات عبر الحدود.

ولكن سيتحتم على الجنوب التعامل مع تدفق مئات الالاف من الجنوبيين الذين عاشوا لعقود في الشمال. وسيتعامل الوافدون الجدد مع فروق لغوية وثقافية ويتكيفون مع الزراعة وهي مصدر الرزق الوحيد المتاح في المناطق الريفية مما يعني انهم قد يصبحون عبئا ماليا على الدولة لفترة من الوقت.

وتقول الحركة الشعبية لتحرير السودان انها حاربت الشمال لعقود من اجل حقوق الانسان والديمقراطية ولكن منذ توليها السلطة في الجنوب لم تروج باستمرار لتلك القيم حيث كافحت الحركة المتمردة سابقا كي تصبح حكومة فعالة.

ويعتمد الجنوب الذي ليست له منافذ بحرية على ايرادات النفط التي تمثل ٩٨ في المئة من ايرادات ميزانيته لكن الجانبين لم يتفقا حتى الآن على كيفية تقاسم الثروة النفطية في المستقبل. ويوجد نحو ٧٥ في المئة من النفط في الجنوب لكن البنية التحتية توجد بالكامل في الشمال ولهذا فان تدفق النفط والايرادات يعتمد على وجود علاقات ثنائية طيبة.

وأنفق المجتمع الدولي بالفعل مليارات الدولارات على تنمية الجنوب وسيبذل أقصى ما في وسعه للحيلولة دون ان يصبح دولة فاشلة. لكن الامر سيتطلب المزيد من المليارات لمواصلة التنمية في الجنوب الذي ما زال يفتقر للبنية التحتية الرئيسية. ولا يوجد في الجنوب الذي تعادل مساحته مساحة فرنسا سوى ٦٠ كيلومترا فقط من الطرق المعبدة. وفي المقابل فان المجتمع الدولي يريد حكومة منفتحة وتعددية وشفافة. لكن انتشار الفساد في كل مستويات الحكومة يعد مؤشرا غير مشجع.

والمشروعات الخاصة محدودة للغاية ويعود السبب في ذلك لعدة أسباب منها الافتقار للبنية التحتية ، وسيتعين على السودانيين الجنوبيين التحلي بالصبر كي يشهدوا نهوض دولتهم الجديدة.

والحدود التي ما زال النزاع دائرا بشأنها بين الشمال والجنوب حجر عثرة وقد تتحول الاشتباكات المحلية الى نزاعات اكبر. واستطاع زعماء الجانبين حتى الآن التصرف على نحو سريع لإخماد اي اضطرابات. ولا يزال الجانبان يطالبان بمنطقة أبيي بوسط السودان ويعتقد كثيرون انها ستبقى نقطة انفجار كبيرة ، ولكن كثيرين يخشون ان يؤدي فقدان عدو مشترك في الشمال الى بزوغ تنافسات عرقية على السطح.

من الذي أبكى ملايين المصريين على الهواء ؟

وائل غنيم

ظهر وائل غنيم او وائل غوغل، احد ابرز مطلقي حركة الاحتجاج الحالية ضد النظام القائم في مصر عبر الشبكات الاجتماعية على الانترنت، على التلفزيون ليل امس الثلاثاء فروى فترة اعتقاله في سجن امن الدولة وبكى رفاقه الذين سقطوا فابكى ملايين المصريين.

وبعد ان امضى عشرة ايام في السجن وبعدما طالبت منظمة العفو الدولية باطلاق سراحه، افرج عن الشاب وائل غنيم عصر الاثنين وظهر قبيل منتصف الليل على شاشة قناة دريم.

قال غنيم مدير التسويق الاقليمي لشركة غوغل الشرق الاوسط انه ترك مكان عمله في الامارات العربية المتحدة متذرعا باسباب عائلية وجاء الى القاهرة قبل ايام من اعتقاله لمواكبة التحرك المناهض للرئيس حسني مبارك.

قال غنيم "انه موسم التخوين، كان الضباط الذين يحققون معي لا يصدقون بانني اتصرف بمبادرة شخصية مني مع زملاء لي مثلي، انا منهم بتنفيذ اجندات خارجية، الا انهم مع الوقت اقتنعوا بانني لست خائنا ولا عميلا".

واكد غنيم انه لم يتعرض للتعذيب. وقال "ربما تنتظرون مني ان اخلع قميصي لاكشف لكم عن حروقات في جسدي من آثار التعذيب. لا، لم يعذبوني ولم يلمسوني".

واضاف "انا لست بطلا، انا كنت وراء حاسوبي فقط، الابطال هم الذين نزلوا واستشهدوا في شوارع مصر".

ولما عرضت القناة صور شبان من اصدقائه قتلوا في المواجهات، اصيب وائل بالصدمة واجهش بالبكاء لدقائق طويلة وقال بصوت مخنوق بالبكاء مفهوم "انا اعتذر من اهل الشهداء من اقاربهم من احبائهم، انا دعوتهم الى النزول الى الشارع" ثم ترك الاستوديو من دون سابق انذار.

أنظمة الحكم العربية "تقاتل" لمنع العدوى التونسية والمصرية من الوصول إليها!

□ القاهرة / متابعة إخبارية

دوام الحال من المحال ، كلمات اثبت التونسيون ومن بعدهم المصريون انها يمكن ان تتحول الى فعل يغير كل شيء على ارض الواقع، انها الشعوب ان قالت كلمتها فلا احد يملك القدرة ان يقف في طريقها وان غلت التضحيات وكبرت .. حقيقة فرضت نفسها على المشهد العربي بقوة وباتت كابوسا مرعبا يهز اركان الانظمة التي تشعر انها في واد وشعوبها في واد آخر .

ومن فتح الحوار مع المعارضة والوعود بعدم الاستمرار في الحكم، الى الابقاء على الدعم المقدم للمواد الغذائية، ضاعفت العديد من الانظمة الحاكمة في العالم العربي المبادرات على امل منع انتقال عدوى الانتفاضتين التونسية والمصرية.

ومنذ سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في الرابع عشر من كانون الثاني الماضي، والسؤال الاكثر تداولا في اوساط المحللين والحكومات والافراد العاديين هو "على من الدور؟". ولم يتأخر الجواب. انها مصر التي تعصف بها حركة احتجاجية منذ اسبوعين تطالب بتنحي الرئيس حسني مبارك. وأمام غضب الشارع سارع الرئيس المصري الى التأكيد انه لن يترشح لولاية ثانية ولن يكون ابنه جمال مرشحا، وباشر نائبه عمر سليمان حوارا مع قوى كانت لا تلقى من السلطات حتى الان سوى القمع والسجن ، والدليل على ذلك ان جماعة الاخوان المسلمين دخلت في هذا الحوار مع انها تعتبر العدو اللدود للنظام في الداخل. وعلى غرار الرئيس مبارك، بادر عدد اخر من القادة العرب الى طرح مبادرات انفتاح او التاكيد بان البقاء على الكرسي ليس ابديا بالنسبة اليهم ، ففي اليمن اعلن الرئيس علي عبدالله صالح الحاكم منذ ٣٣ عاما الاربعاء الماضي بعد سلسلة تظاهرات مناهضة له انه لن يترشح لولاية اضافية ودعا المعارضة الى استئناف الحوار لتشكيل حكومة اتحاد وطني. ولتهدئة الشارع في بلاده اقال العاهل الاردني رئيس الحكومة سمير الرفاعي وعين مكانه معروف البخيت الذي سارع الى فتح حوار وطني بمشاركة جبهة العمل الاسلامي القوية. الا ان هذه الجبهة رفضت حتى الان المشاركة في الحكومة.

والحوار الوطني يبقى موضوعا ساخنا ايضا في السودان الذي يلاحق رئيسه امام المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية واعمال ابادة في دارفور.

فقد تضافرت عدة عوامل ساعدت وقد تساعد اكثر في تحريك الشارع السوداني ومنها ارتفاع كبير في نسبة التضخم، والانفصال القريب للجنوب عن السودان، والتجربة الناجحة للثورة التونسية.

واقترح البشير على المعارضة المشاركة في السلطة في حين انها تريد "حكومة اتحاد وطني" والا فانها تهدد بالنزول الى الشارع.